

## Demonstration

[نص 3] أبو علي ابن سينا، المنطق، البرهان، (تحقيق الدكتور أبو العلا عفيفي)، ص. 53

### [aim and scope of the Book on Demonstration]

فهذا الكتاب هو الذي يفيدنا المواد التي إن جُعِلَتْ حدودَ قياس كان القياس موقعا لليقين – وهو القياس البرهاني – ويفيدنا المواد التي إذا جُعِلَتْ أجزاء حد؛ كان الحد موقعا للتصور التام.

ويصلح أن يُجعل التصور بنوع ما مبدءاً للتصديق، لأن كل مصدق به متصور؛ وليس كل متصور مصدقاً به: فإن معاني الألفاظ المفردة والألفاظ المركبة التي ليس تركيبها قول جازم كلها متصورة وليست بمصدقة. بل الأقوال الجازمة قد تتصور ويصدق بها؛ ولكن يكون ذلك من وجهين. أما التصور فمن جهة أن معناها قائم في النفس كقولك الإنسان حيوان؛ وأما التصديق فلأن معناها مضاف إلى حال الشيء في نفسه بأنه كما تصور: أي أنه كما حصلت منه صورة معقولة من نسبة أوقع بين حديها. كذلك الحال لحديها في الوجود في نفس الأمر.

فإذا كان هذا هكذا؛ فيشبه أن يكون التصديق بوجه ما كالتمام للتصور؛ وتكون سائر أصناف التصورات التي لا تنفع في التصديق مُطْرحة في العلوم. وإنما يُطلب منها في العلوم ما يعين في التصديق. فإذا كان هذا هكذا؛ فيجوز أن يكون إنما نُسب هذا الكتاب إلى القياس دون الحد بأن سُمي "كتاب البرهان" لهذا المعنى. وأما في الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا.

وإذا ذكرنا غرض الكتاب وهو إفادة الطرق الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيقي، فمنفعة الكتاب ظاهرة؛ وهو التوصل إلى العلوم اليقينية والتصورات الحقيقية النافعة لنا؛ بل الضرورية لنا إذا شرعنا في استعمال هذه الآلة التي هي المنطق؛ وأخذنا نزن بميزانها العلوم النظرية والعملية معا.

[نص 4] أبو علي ابن سينا، المنطق، البرهان، تحقيق الدكتور أبو العلا عفيفي، ص. 67

### [principles of deductions]

فإن مباديء القياسات مخيلات، ومحسوسات، ومجربات، ومتواترات، وأوليات، ومقدمات فطرية القياسات، ووهميات ومشهورات مطلقة، ومشهورات محدودة، ومسلمات، ومقبولات، ومشبهات، ومشهورات في باديء الرأي الغير المتعقب، ومظنونات ظنا. فهي أربعة عشر صنفاً.

[نص 5] أبو علي ابن سينا، الاشارات والتبهيئات، تحقيق مجتبى الزارعي، ص. ١٦٦-١٦٧

### [demonstrative syllogisms are not the only valid arguments; they are distinguished by having necessary and essential premises]

كما أنّ المطالب في العلوم قد تكون عن ضرورة الحكم. وقد تكون عن إمكان الحكم. وقد تكون عن وجود غير ضروري مطلق -كما قد يتعَوّف عن حالات اتصالات الكواكب وانفصالاتها-، وكلّ جنس تخصه مقدّمات وتنتجّه؛ فالمبرهن ينتج الضروري من الضروري. وغير الضروري من (١٦٧) غير الضروري خطأً أو تصریحاً.

فلا تلتفت إلى من يقول: «إنّه لا يستعمل المبرهن إلا الضروريات أو الممكنات الأكثرية، دون غيرها». بل إذا أراد أن ينتج صدق ممكن أقلّي استعمل الممكن الأقلّي. ويستعمل في كلّ باب ما يليق به.

وإنما قال ذلك من قال من محصلي الأولين على وجه غفل عنه المتأخرون، وهو أنهم قالوا: «إنّ المطلوب الضروري يستنتج في البرهان من الضروريات، وفي غير البرهان قد يستنتج من غير الضروريات»؛ ولم يرد به غير هذا أو أراد أن صدق مقدّمات البرهان في ضرورتها أو إمكانها أو إطلاقها صدق ضروري.

وإذا قيل في كتب البرهان: «الضروري» فيراد به ما يعم الضروري المورد في كتب القياس، وما تكون ضرورته مادام الموضوع موصوفاً بما وصف به؛ لا الضروري الصرف.

وقد تستعمل في مقدّمات البرهان «المحمولات الذاتية» على الوجهين الأولين، اللذين فسّر عليهما الذاتيّ في المقدّمات. وأما في المطالب فإنّ الذاتيات المقومة لا تطلب ألبتة، وقد عرفت ذلك، وعرفت خطأ من يخالف فيه؛ وإنّما تطلب الذاتيات بالمعنى الآخر.

[نص ٦] بهمنيار بن المرزبان – التحصيل، تحقيق مرتضى مطهري، ص. ١٩٢

### [contents of the book *On Demonstration*]

الباب الاول في البرهان . الغرض من هذا الكتاب ان يعلم ان كل مجهول فانما يت موصل اليه من علم سابق، سواء كان ذلك المجهول من باب التصور او التصديق ، وانت تعلم اقسام مبادئ العلوم ومقدماتها و احكام موضوع المقدمات ومحمولها. و تعلم موضوعات العلوم ومساناها وموضوعات المسائل ومحمولاتها 2 و اقسام المطالب، و اقسام البرهان، و احكام كل قسم ولوازم قسمي البرهان، وكيفية اكتساب الحد و اقتناص الاوليّات .

[نص ٧] بهمنيار بن المرزبان – التحصيل، مرتضى مطهري، ص. ٢٠٣-٢٠٦

### [objections to infinity and circularity in demonstration]

وقد ظن ان المبادئ تنتهي الى غير النهاية او تدور (اعنى) ان يُبين الأول (٢٠٤) بالثاني والثاني بالاول ، به بيانات (بيانات) لهم موصوفة في الكتب المشروحة . ونحن نقول: ان الحق تناهى المقدمات الى اولى؛ فانه إما ان يكون كل شيء مجهولاً او يكون كل شيء معلوماً اما بذاته او ببرهان . ولكن ليس كل شيء مجهولاً ولا كل شيء معلوماً ببرهان؛ ولو كان كل شيء يعلم ببرهان لكان كل برهان يعلم ببرهان، فكيف يكون على كل شيء برهان؟ وقد علمت ان البرهان قياس والقياس يكون واسطة بين حدين . ولا يصح ان تكون الواسطة بغير نهاية. فلو كان بين [ج] و [ب] متوسطات بلا نهاية للزم منه محالات : أحدها ان يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين في أنه لانهاية له، مع وجود الترتيب، فيكون البعض المحصور مثل الكل الحاصر وهذا محال . والثاني ان المتوسطات - وان كانت تذهب الى غير النهاية- فكل واحد من جانبيه جارٍان لا واسطة بينهما لا محالة فيكون بعض المقدمات لا واسطة له وهو الذي في الوسط وتلك هي مبادئ البرهان لا محالة، وقد وضع ان كل عام فانما يتبين بوسط، فيكون بعض ما هو مبدأ البرهان غير معلوم لانه ليس معلولاً بوسط هف. ثم كيف علم هذه الدعوى ان كانت (٢٠٥) الدعوى لأوساط بغير نهاية؟ فقد بان من هذا ان جميع المقدمات ينتهي الى مقدمات تعلم بذاتها لا بوسط.

و أما إبطال قول القائل بالدور فبان تعلم أن لو كان تصحح المقدمات كلها بالدور لكان مصادرة على المطلوب الاول و لكان الشيء يعلم بذاته.

### [how demonstrative premises are necessary]

و يجب ان تكون مقدمات البرهان ضرورية و الضرورية ههنا قد يعنى به ما كان المحمول دائماً لما وضع موضوعاً، لا مادام موجوداً فقط، بل مادام موصوفاً بما وصف به؛ مثل قولنا « كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر ، لا ما دام ذاته موجوداً بل مادام ابيض » فان كثيراً من أشكال كتاب اوقليدس غير موجود ثم لا يتمتع من البرهان عليها .

و المقول في المقدمات البرهانية ليس كما ذكرنا في كتاب القياس، بل ان كل واحد مما يوصف بالموضوع في كل زمان يوصف به -لافي كل زمان مطلقاً- فانه موصوف بالمحمول او مسلوب عنه المحمول . مثلاً كل [ب] فانه مادام موصوفاً ب[ب] و في جميع اوقات وصفه ب[ب] فانه [ب] وذلك لان المقدمات ههنا يجب أن تكون ضرورية. والضرورية يبطل كليته لشينين: احدهما ان يكون (٢٠٦) واحد من الموضوع ليس الحكم عليه بالمحمول موجوداً ، او يقال ان من الموصوف بالموضوع ما ليس يوصف في زمان بالمحمول. وقد تحذف جهة الضرورة في العلوم من المقدمات، استبانة الى الذهن والعادة.

[نص ٨] عمر بن سهلان الساوي، البصائر النصيرية في علم المنطق، رفيق العجم، ص. ٢٣١-٢٣٢

### [introduction to the art of demonstration: types of inquiry]

أما المقدمة فهي في الوقوف على كمية المطالب العلمية قد بينا أن العلم إما تصور وإما تصديق، فالطالب إذن إما أن يتجه نحو اكتساب التصور أو اكتساب التصديق، ولطلب التصوري صيغ دالة عليه وكذلك ما للطلب التصديقي .

فمن الصيغ الطالبة للتصور صيغة ما تسمى مطلب ما، وهو على قسمين: أحدهما يطلب به معنى الأسم، كقولنا ما الخلاء وما العنقاء، والثاني يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الروح وما العقل وما الملك.

ومنها صيغة أي، وهي تطلب تصور الشيء مميزاً إما بذاتيته أو بعوارضه عما يشاركه في أحدهما.

وأما الصيغ الطالبة للتصديق فمنها مطلب هل و يطلب به التصديق بأحد طرفي النقيض ، أي الإيجاب أو السلب، وهو على قسمين أحدهما بسيط وهو الذي يطلب هل الشيء موجود مطلقاً أو ليس بموجود مطلقاً، كقولنا هل الخلاء موجود؟ هل الجن موجود؟ والآخر

مركب وهو الذي يطلب هل الشيء موجود على حال كذا ووصف كذا أو ليس كذلك، كقولنا هل الله خالق الخير والشر؟ أي هل الله موجود بهذه الصفة.

ومنها مطلب لم هو لتعرف علة جواب هل إما بحسب القول وهو الذي يطلب الحد الأوسط الموقع لاعتقاد القول والتصديق به، وإما بحسب الأمر في نفسه، وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقاً أو وجوده بحال.

وهنا مطالب أخرى مثل مطلب كيف وكم وأين ومتى ومطلب هل المركب يقوى على الكل ويقوم مقامه. ويمكن أن يجعل مطلب الأيّ مشتملاً عليها أيضاً فإن طلبها هل (٢٣٢) و «لم» يطلبان التصديق، ومطلباً ما وأيّ يطلبان التصوّر.

و مطلب «ما» الذي بحسب الاسم مقدم على كل مطلب فإن من لم يفهم ما يدل عليه الاسم يستحيل منه طلب وجوده أو عدمه أو طلب معرفة حقيقته في ذاته.

وأما مطلب «هل» المطلق فمتقدم على مطلب «ما» الطالبة حقيقة الذات» فإن ما لا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود فما لم يعرف الوجود لم تطلب الحقيقة، لكنه ربما يكون الشيء موجوداً في نفسه ويطلب معنى الاسم الدال عليه فيكون الجواب حداً بحسب الاسم بالنسبة إلى من لم يعرف وجوده، فإذا عرفه صار ذلك الجواب بعينه حداً بحسب الذات، وهذا يوهم أن مطلب ما بالحقيقة قد تقدم على مطلب هل المطلق إذ جوابها كان حداً حقيقياً ولم يعرف الوجود بعد، لكن الحق أنه حدٌ بحسب الاسم بالنسبة إليه وإن كان حداً حقيقياً بالنسبة إلى الأمر نفسه، ثم إذا عرف أن هذا الشيء المفهوم معنى اسمه موجوداً انقلب القول الدال على معنى الاسم حداً حقيقياً بالنسبة إليه.

[نص ٩] عمر بن سهلان الساوي، البصائر النصيرية في علم المنطق، رفيع العجم، ص. ٢٣٣ - ص. ٢٣٤

### [on the nature, types, and parts of demonstration]

البرهان قياس مؤلف من قيسيات لنتائج يقين، وقد عرفت القينيات والاستقراء المستوفي للجزئيات كلها داخل في هذا الحد لأنه داخل في جملة الأقيسة إذ هو القياس المقسم.

والبرهان ينقسم إلى برهان الإنّ وبرهان اللّم أما برهان الإنّ فهو القياس الذي أوسطه علة اعتقاد القول والتصديق فيه فحسب، وبرهان اللّم فهو الذي أوسطه علة لوجود الحكم في نفس الأمر وهو نسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض أي وجود الأكبر في الأصغر، ولا محالة أن تلك العلة تفيد اعتقاد القول والتصديق أيضاً، فهو معط للعلة مطلقاً لأنه يعطي علة التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم في نفسه، وعلى الحملة كل واحد من البرهاتين يعطي اللّم إلا أن ما يعطي اللّم في التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم في العقل فقط مخصوص باسم الإنّ.

ثم إذا كان الأوسط في برهان الإنّ مع أنه ليس بعلة لوجود الأكبر في الأصغر معلولاً لوجوده فيه لكنه أعرف عندنا من الأكبر سمي دليلاً، وقد يتفق أن يكون الأوسط لا علة لوجود الأكبر في الأصغر ولا معلولاً له بل أمراً مضافاً له أو مساوياً له في النسبة إلى علة أخرى أي هما معلولا علة واحدة.

وأما الذي الأوسط فيه علة لوجود الأكبر في الأصغر لا في الذهن فقط بل في نفس الأمر، فإما أن يكون علة للأكبر على الإطلاق وإذا كان علة له مطلقاً كان علة له حيثما وجد، فلا محالة يكون علة لوجوده في الأصغر، وإما أن لا يكون علة له على الإطلاق بل علة لوجوده في الأصغر فقط إن كان الأصغر مساوياً للأوسط أو فيما يشاركه أيضاً في الوقوع تحت الأوسط إن كان أخص منه، مثال ما الأوسط علة للأكبر على الإطلاق قولك هذه الخشبة قد مستها النار وكل ما مسته النار فهو محترق فهذه الخشبة محترقة، فالاحتراق على الإطلاق معلول مماساة النار حيث كان، ففي الأصغر أيضاً يكون معلولها، ومثال ما هو علة له في الأصغر فحسب وفي مشاركته أيضاً لا على الإطلاق قولك الإنسان حيوان وكل حيوان

جسم فالإنسان جسم فالحيوانية ليست علة للجسمية على الإطلاق، ولكنها علة لوجود (٢٣٤) الإنسان جسماً. إذ الجسمية للإنسان بواسطة كونه حيواناً فهي أولاً للحيوان وبواسطته للإنسان، ومثال ما الأوسط والأكبر معلولاً علة واحدة من برهان الإنّ قولك هذا المريض قد عرض له بول خائر أبيض في علته الحادة وكل من يعرض له ذلك خيف عليه البرسام ينتج أن هذا المريض يخاف عليه البرسام فالبول الأبيض والبرسام معاً معلولا علة واحدة وهي حركة الإخلاط الحادة إلى ناحية الرأس واندفاعها نحوه وليست واحدة منهما بعلة ولا معلولاً للآخر، ومثال الدليل قولك هذا المحموم تنوب حُمَاهُ غيًّا وكل من نابت حُمَاهُ غيا فحماه من عفونة الصفراء، فالوسط وهو الغب معلول الأكبر وهو عفونة الصفراء، وكذلك تقول هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته نار فالاحتراق الذي هو الأوسط معلول الأكبر الذي هو مماساة النار.

[نص ١٠] شهاب الدين السهروردي، منطق التلويحات، تحقيق الدكتور علي أكبر فياض، ص. ٧٤ - ص. ٧٥

### [the thing sought and why- and that-demonstration]

من المطالب المهمة مطلب هل الشيء موجود ويسمى ه البسيط او هل هو بحال كذا , مما مع ماوراء الوجود, و يسمى هل المركب, و منها مطلب ما الشيء يطلب به ماهية الشيء و حقيقته ان عرف وجوده فان المقول عليه انه حقيقة عند الوجود يسمى قبل ذلك مفهوما ولا يقال له حقيقة و اياه نعى اذا قلنا الحقيقة نفهم بدون الوجود. و قد يطلب بما مفهوم الاسم ولدى الوجود يصير المفهوم يعينه حداً او رسماً. و «ما» الطالبة لمفهوم الاسم تتقدم على هل البسيط و الطالبة للحقيقة تتأخر عنه. و منها مطل ائ و يطلب به تميز الشيء عن غيره. و منها مطلب لم و يطلب به علة نسبة حدى النتيجة فى نفس الامر أو علة التصديق وهو الاوسط و يتأخر عن هل بالمرتبة. و ههنا مطالب اخرى مثل كيف و اين و متى و قد تعنى عنها ائ و لكن الامهات أربع اثنتان تصوريّتان و اخرىان تصديقيّتان . (٧٥.٢)

اعلم ان البرهان هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية و الاوسط فى البرهان اما ان يكون علة لنسبة حدى النتيجة عينا و ذهنا و يغطى اللمية فى نفس الامر و فى التصديق يسمى برهان لم,

[تص ١١] ابو بركات البغدادي، الكتاب المعبر، ص. ٢١٥

### [cites Aristotle for the inadequacy of habitual observation]

قال أرسطوطاليس ان قوة العادة قد تشهد لبعض الأمور شهادة تساوى شهادة اليقين فينبغى لمن يرن تصديقه بهذه الميزان الذهنية ان ير ض رفع المادة كم يرفع كل قرينة مع القضية ويستفردا فى ذهنه مجردة من كل شاهد لها وعلينا اذا اراد اعتبار اوليتها وام اذا اراد اعتبار شواهدا فتلك هى الحدود الوسطى وقد مضى الكلام فى اعتبارها والمقدمات التى تجعل فى أوائل الأنظار القياسية من كل فن ومن قدر على هذا الاعتبار بقوة ذهنه وملكته الصالحة فى الا نظار العلمية قدر على اعتبار الاحكام الحسية والتجريبية بتجربتها عما يغلط فيها وطاب السبب المشترك فى جزئياتها والحكم اللازم فى كلياتها.

[تص ١٢] ابو بركات البغدادي، الكتاب المعبر، ص. ٢١٧

### [the mental and extra-mental level in demonstration]

وبالجملة لو وصفنا الانسان بالجسم قبل أن نصفه بالحيوان لما اصبنا فان الموصوف حينئذ لا يكون انسانا مالم يكن حيوانا فمحال ان يصل الحد الاكبر فى مثل هذا الى الاصغر قبل الاوسط وانما يغلط فى امثال هذه كون المعبر لايفرق بين الاحكام الذهنية والاحوال الوجودية.

[تص ١٣] فخر الدين الرازي، منطق الملخص، تحقيق قراملكي، ص. ٣٤٣ - ص. ٣٤٤

### [regress challenge to the certainty requirement]

المنطقيون طولوا فى هذا الباب. والذي نقوله نحن إنك قد عرفت مم تقدم أنه كيف ينبغي أن يكون التركيب حتى يكون صحيحا منتجا. فنقول: إذا وقعت تلك التركيبات فى مقدمات يقينية كان القياس مركبا من مقدمات يقينية بتركيبات معلومة الصحة، وكانت النتيجة لازمة عنها بالضرورة. ومعنا علم آخر بديهي وهو أن اللازم عما هذا شأنه لابد وأن يكون يقينيا، فحينئذ يحصل اليقين. وبهذا الطريق نجيب عن سؤال من يسأل فيقول: لزوم النتائج عن المقدمات إن كان ضروريا وجب اشتراك العقلاء فيه، وإلا فليفتقر إلى نظر آخر ولزم التسلسل. لأننا نقول: إن اللزوم ضروري، والملزوم ضروري ابتداء، أو ضروري للزوم عن الضروري إما بواسطة واحدة، أو بوسائط شأن كل (٣٤٤) واحدة منها كذلك.

[تص ١٤] فخر الدين الرازي، منطق الملخص، تحقيق قراملكي، ص. ٣٤٤ - ص. ٣٤٧

### [only primary premises can be taken for use in demonstration]

فلنبحث الآن عن المقدمات التى هو أول الأوائل فى التصديقات. وقد اتفقوا على أن مبادي البرهان إما أوليات، أو المشاهدات، أو المتواترات، أو المجربات، أو الحدسيات.

أما الحدسيات: فقد ذكروا في مثالها اعتقادنا أنّ نور القمر مستفاد من الشمس لما نشاهد من اختلاف أشكاله بحسب قربه وبعده من الشمس. ونحن نقول: العلم بأنّ القمر لَمَّا اختلفت تشكّلاته بحسب القرب والبعيد من الشمس يقتضي أن يكون نوره مستفادا منها، إما أن يكون أوليًا أو لا يكون. فإن كان أوليًا كان ذلك من العلوم البديهية، فلم يمكن جعله قسما آخر غير الأوليات و قسيما لها. ولأنّنا قد بينّا ضعف هذه المقدمة في الحكمة. وإن لم يكن أوليًا ولا شك أنه غير محسوس. فإنّ المحسوس هو الأشكال المختلفة. فأما أنّ ذلك لأجل القرب والبعيد من الشمس فغير محسوس. فحينئذ لا بدّ فيه من البرهان، لأنّه على هذا التقدير لا يكون الجزم حاصلًا. وإذا كان كذلك لم يجز عدها من (٣٤٥) المبادي.

وأما المجربات: فحاصلها يرجع إلى الطرد والعكس، وهو أنّا رأينا حصول الإسهال عند تناول السقمونيا مرّة بعد أخرى. لكن ذلك لا يدلّ على الجزم. أما أولاً فلأنّ ذلك يستند إلى مشاهدة حصول ذلك الأثر عند تناول ذلك الدواء الخاص. وسنبين أنّ الحس لا يعطي القضية الكلية اليقينية.

وإن سلمنا أنّه يفيد الكلية، لكنّ الحكماء اتّفتت كلمتهم على أنّ الطرد والعكس لا يفيد اليقين، فكيف جعلوه الآن مقدمة يقينية؟ ولأنّها بتقدير كونها مفيدة لليقين، و لكن ذلك غير معلوم بالضرورة، بل لا بدّ فيه من الدلالة فلا يكون من المبادي المطلقة. ولأنّ حصول الحكم عند حصول الشيء المعين وانتفاؤه عند انتفائه لا يقتضي كونه معلوماً به إلّا عند إبطال أمور، من جملتها الفاعل المختار. فإنّ مع القول به لا يستبعد أن يقال: إنّ الفاعل المختار أجرى سنته بخلق ذلك الأثر عند ذلك الشيء المعين من غير أن يكون له فيه أثر.

وأما المتواترات: ففي كونها مفيدة للعلم إشكالات. و بتقدير التسليم فالأصح أنّ إفادتها العلم نظرية على ما بين هذين المقامين في أصول الفقه. وحينئذ لا يجوز عدها من المبادي. (٣٤٦)

وإن سلمنا كون هذه العلوم ضرورية، لكنّها لو لم ينته إلى الحس لم يفد العلم. فإنّ أهل العالم لو اتّفتت كلمتهم على الإخبار عن وجود الصانع تعالى لم يحصل العلم بذلك. وإنّما يحصل العلم بوجود مكة ومحمد صلى الله عليه - لانتفاء المخبرين عن ذلك إلى الحس. وإذا كان كذلك كان التواتر مبدأ غير أول.

وأما المشاهدات: ففيها إشكالات. الأول أنّ الحواس يعرض لها الغلط كثيرا. فإنّ البصر قد يدرك الساكن متحركا والمتحرك ساكنا، والواحد اثنين والاتنين واحدا، والصغير كبيرا والكبير صغيرا، على ما هو مستقصى في كتب المناظر. ولولا القوة العقلية لما تميّز الحق فيها من الباطل. فإذا لا تكون الإدراكات الحسية مبادى أولية، بل ما لم يستند إلى العقل ولم يتصرّف العقل فيها بالتمييز، لم يجز الاعتماد عليها.

الثاني: " أنّ الحس إنّما يفيد كون هذه النار الملموسة حارة وكون هذه الشمس في هذه الساعة منيرة. فأما «إنّ كل نار حارة» و«كل شمس مضيئة» و «كل جسم في جهة» فذلك مما لا يتناول له الحس. لأننا وإن قدرنا الإحساس بجميع الجزئيات التي وجدت في الماضي والحاضر والمستقبل - وإن كان (٣٤٧) ذلك ممتنعاً - لكنّ ذلك لا يعطي القضية الكلية، لكنّ الأقيسة لا بدّ فيها من القضية الكلية.

فقد ظهر أنّ مبدأ المبادي في إعطاء القضايا الكلية اليقينية هو القوة العقلية وأنّ أول الأوائل في القضايا هي الأوليات وأنّ ما عداها متفرّع عليها.

[نص ١٥] فخر الدين الرازي، منطق الملخص، تحقيق قرانكي، ص. ٣٤٧ - ص. ٣٤٩

## [arguments that estimative and widely accepted premises are weaker than primary ones]

ثم هاهنا "إشكالات: ف«أ»: زعم الحكماء أنّ كثيرا من الوهميات والمشهورات في قوة الأوليات.

أما الوهميات، فقد يكون كاذبة وإنّما يعرف كذبها لتطابق الوهم والعقل على التصديق بأمر يلزم من التصديق بها كذب تلك الوهميات. فلما اعترف الوهم بما أوجب نقيض حكمه عرف كذبه.

وأما المشهورات، فإنّما تمتاز الأوليات عنها بأنّها نرفض أنفسنا مجردة عن جميع الهيآت النظرية والعملية. وكأنّا خلقنا الآن دفعة من غير أن شاهدنا أحدا ولا مارسنا عملا، ثم عرضنا على أنفسنا قضية، فإن وجدنا أنفسنا في هذه (٣٤٨) الحالة جازمة بها علمنا أنّها أولية وإن توقفت في هذه الحالة علمنا أنّ القضية مشهورة.

والذي نذهب إليه نحن أنه لا يجوز أن يكون غير الأوليات في قوتها البتة. إذ لو كان كذلك لكان التمييز بينها وبين غيرها لا بد وأن يكون بطريق آخر وراء جزم الذهن بها، فيكون التمييز بينها وبين غيرها نظريا. لكنّ النظري إنّما يتركّب عن الأوليات، فيلزم منه الدور وهو محال.

## [replies]

(٣٤٨،٧) وأمّا الذي ذكره في الفرق بين الأوليات الوهميات وضعيف. لأنّ ذلك إنّما ينفع لو كان علمنا بصحة الأوليات لأجل سلامتها عن اعتراف العقل بما يقدح فيها. لكن ذلك باطل. لأنّنا إنّما نعرف ذلك لو عرفنا أنّه ليس في شيء من القضايا العقلية ما يقدح فيها، وذلك لا يتأتّى إلّا عند الإحاطة بجميع القضايا التي لا نهاية لها على التفصيل. وذلك متعذر. وإذا لم يُعرف جميع القضايا فحينئذٍ جوّزنا أن يكون فيها ما يقدح في المقدمات التي يظنّ كونها أولية. ومع هذا التجويز لا يبقى الوثوق.

ولأنّ المقدمات التي تكذب الوهميات، إن كانت الوهميات مساوية لها في القوة وقدح كل واحدة منهما في الأخرى فليس القدح في أحد النوعين بالآخر (٣٤٩) أولى من العكس، وإن كانت الوهميات أضعف منها لم يكن بنا حاجة إلى تمييز الأوليات عن الوهميات.

وأما الذي ذكره في الفرق بين المشهورات والأوليات وضعيف. لأنّنا إن قرضنا أنفسنا خالية عن جميع الهيات النظرية والعملية، لكن بمجرد ذلك الفرض لا يحصل ذلك الخلو. وإذا جوّزوا في بعض القضايا أن يصير بسبب الألف والعادة جاريا مجرى الأوليات لم يحصل هذا الفرق إلّا عند خلو النفس عن الألف والعادة. فأما عند فرض الخلو فذلك ممّا لا يقع فيه أصلا و البتة إن ليس كل ما فُرض حصل. فقد تقرّر ممّا بيّنا أنه لا يجوز أن يقال «إنّ غير الأوليات يساويها في القوة والوثوق» بل كل ما عداها، فلا بد وأن يكون النفس مترددة فيها بوجه.

[نص ١٦] فخر الدين الرازي، منطق الملخص، تحقيق قراملكي، ص. ٣٤٩ - ص. ٣٥٤

## [series of arguments against the foundationalist theory of demonstration]

وبعد ذلك بقيت إشكالات:

## [we have subjective certainty about uncertain things]

فالأول، إنّنا نجد العقل جازما بكثير من الأمور كجزمه بالأوليات، مع أنّ الجزم غير جائز فيه، وإذا كان كذلك ارتفع الأمان عن جزم العقل. بيانه: أنا إذا رأينا زيدا ثم غاب عنا ثم شاهدناه مرة أخرى، فإنّ علمنا بأنّه هو الذي رأيناه، قيل يجري في القوة والوثوق مجرى علمنا بأنّ [٣٥٠] الواحد نصف الاثنين. ثم إنّ ذلك الجزم غير صحيح، لاحتمال أن يقال: إنّ الله تعالى خلق شخصا مثل زيد من جميع الوجوه.

وكذا القول في جميع العاديّات. فإنّي إذا خرجت عن الدار، أقطع بأنّ ما فيها من الأواني لم ينقلب ذهبا وياقوتا، بل لم ينقلب أناسا فاضلين محققين في العلوم الدقيقة، مع أنّ تجويز ذلك قائم في العقول، فإنّها أجسام وكل جسم فإنّه يقبل من الصفات ما يقبله سائر الأجسام.

لا يقال: هذا الاحتمال باطل بالأدلة اليقينية. لأنّنا نقول: لانسلم قيام الأدلة على فساده. وبتقدير التسليم، فالإشكال غير مندفع. لأنّ هذا الجزم لو كان حصوله بسبب تلك البراهين لوجب أن لا يحصل هذا الجزم إلّا لمن عرف تلك البراهين، لكنّ الأمر ليس كذلك. فإنّ الذين لم يخطر ببالهم شيء من البراهين يجزمون بهذه القضايا، فعلمنا أنّ هذا الجزم ' غير مستفاد من البراهين. وإذا ثبت أن هذا الجزم الحاصل جزم غير واجب، مع أنّ هذا الجزم يساوي الجزم بسائر الأوليات، فلم يلزم من حصول الجزم بها وجوبها في نفسها، وعند ذلك يتوجّه الطعن في الأوليات. [٣٥١]

## [regress argument concerning inferences]

الثاني: أنّه لو كانت هناك مقدّمات أولية، فإنّما أن يمكن تركبها على وجه يلزم منها النتيجة، أو لا يمكن. فإن أمكن، كان العلم بذلك إن كان نظريا استند إلى الضروريات، ويكون الكلام في أنّ العلم بصحة تركيبها إمّا أن يكون ضروريا، أو نظريا ويعود الذي ذكرناه

بعينه. وأما أن يكون ضرورياً فحينئذٍ يكون العلم بالمقدمات ضرورياً، وبصحة تركيبها ضرورياً، ويلزم النظري عن تلك العلوم المركبة على ذلك الوجه ضرورياً، فيلزم كون العلوم النظرية ضرورية، وذلك محال. فما أدى إليه مثله.

### [premises used in physics and theology lack the highest degree of certainty]

الثالث: هب أننا ساعدنا على أن العلم بأن الواحد نصف الاثنين وما يجري مجراه علم ضروري غير قابل للاحتتمالات، لكنكم في المباحث الحكيمة والمعالم الطبيعية والإلهية لا تستعملون هذه المقدمات، بل إنما تستعملون مقدمات أخرى، كقولكم «الممكن المتساوي لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا لمرجح». و«إن حكم الشيء حكم مثله».

وإذا انتهى كلامكم إلى هذه المقدمات وأشباهاها ادعيتكم الضرورة والجزم، ومعلوم أن هذه القضايا ليست في قوه قولنا «الواحد نصف الاثنين» وما يجري مجراه. ولذلك إذا عرضنا النوعين على العقل لم يكن الجزم بأحدهما كالجزم بالآخر. والتفاوت في العلوم اليقينية غير جائز، لأنه إن حصل [٣٥٢] الاحتمال- ولو على أبعد الوجوه- لم يحصل اليقين وإلا لم يحصل التفاوت أصلاً.

فعلمنا أن المقدمات المستعملة في هذه العلوم غير يقينية. ولذلك نقل بعض المتأخرين عن أرسطو أنه قال «الأمر الإلهية لا يمكن تحصيل الجزم فيها، وإنما المقصد الأقصى فيها تحصيل الاعتقاد على سبيل الأشبه والأخلق».

### [demand for second-order certainty; regress problem]

الرابع: أن جمهور المنطقيين اعتبروا في اليقين مع الاعتقاد المطابق الجازم اعتقاداً ثانياً وهو اعتقاد أنه لا يمكن أن يكون الأمر إلا كما اعتقدوا. وأيضاً فالبرهان يقتضي اعتبار هذا الاعتقاد في اليقين، وإلا وجب أن يكون اعتقاد المقلد علماً.

وإذا ثبت ذلك فنقول: ذلك الاعتقاد الثاني إن كان يقينا وجب أن يحصل فيه اعتقاد ثالث متعلق بأن الأمر ليس إلا كما تعلق الاعتقاد الثاني به، وحينئذٍ يكون الكلام فيه كالقلام في الأول، فيلزم التسلسل. وإن لم يكن يقينياً [٣٥٣] والاعتقاد الأول إنما يصير يقينياً عند حصوله والمبني على ما لا يكون يقينياً أولى أن لا يكون يقينياً فوجب أن لا يحصل اليقين في شيء من الاعتقادات، وذلك قاذح في الأوليات.

### [problem of philosophical dispute]

الخامس: إن كتابكم هذا يشتمل على التوقف في كثير من المسائل بسبب تعارض الأدلة. وذلك يقدر في العلوم الضرورية. لأن تلك الأدلة القوية المتعارضة مركبة لامحالة من مقدمات، فكل واحدة من تلك المقدمات إن كان العقل جازماً بها غير متمكن من القدرح فيها بوجه من الوجوه، مع أننا نعلم بالضرورة أن بعضها كاذب لاستحالة صدق المقدمات المتناقضة.

فحينئذٍ قد وجدنا ما جزم العقل به جزماً يقينياً من غير تردد واحتمال مع أنه كان كاذباً. وإذا كان الأمر كذلك ارتفع الوثوق عن جزم العقل وتآدى إلى القدرح في الأوليات. وإن كان العقل متمكناً من القدرح في شيء من تلك المقدمات لم يجز التوقف، بل لابد من بيان أن شيئاً من مقدمات أحد الجانبين محتمل. والمحتمل لا يفيد اليقين، وحينئذٍ لا نحتاج فيه إلى التوقف.

### [concluding remarks]

فهذه جملة الإشكالات التي يذكرها السوفسطائيون المنكرون للضروريات. [٣٥٤] واعلم أننا إن احتجنا في الجزم بصحة البديهيات إلى الجواب عن هذه الشبهات- ولا شك أن الجواب عنها نظري غير ضروري - فحينئذٍ يتوقف الجزم بصحة الضروريات على النظر، لكن النظر مركب من الضروريات، فيلزم الدور. وإن لم نحتج في الجزم بها إلى الجواب عن هذه الشبهات، لم يكن الجواب عنها لازماً علينا البتة، بل كان ذلك كالزيادة المستغني عنها.

وقد أطنبنا في كتاب النهاية في الجواب عن هذه الشبهات، فمن أراد فليطالع ذلك الكتاب. وليكن هذا آخر ما نقوله في علم البرهان.

[تص 17] أثير الدين الأبهري، إيساغوجي، تحقيق فريال سالم، 2022، ص. 28-33

### [types of proposition in demonstrations]

البرهان هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين. واليقينيات ستة أقسام:

- 1- أوليات: كقولنا: "الواحدُ نصفُ الاثنين" و"الكلُّ أعظمُ من الجزء".
- 2- ومُشاهدات: كقولنا: "الشمسُ مُشرقةٌ" و"النارُ مُحترقةٌ".
- 3- ومُجربات: كقولنا: "شُرْبُ السقمونيا يُسهِّلُ الصفراء".
- 4- وحدييات: كقولنا: "نورُ القمرِ مستفادٌ من الشمس".
- 5- ومُتواترات: كقولنا: "محمدٌ عليه الصلاة والسلام ادعى النبوة، وأظهر المعجزة على يده".
- 6- وقضايا قياساتها معها: كقولنا: "الأربعة زوجٌ" بسبب وسطِ حاضرٍ في الذهن وهو الانقسامُ بمُتساويين.

### [other kinds of syllogisms]

والجدل: وهو قياسٌ مؤلفٌ من مقدماتٍ مشهورةٍ.  
والخطابة: وهي قياسٌ مؤلفٌ من مقدماتٍ مقبولةٍ من شخصٍ معتقدٍ فيه، أو مظنونةٍ.  
والشعر: وهو قياسٌ مؤلفٌ من مقدماتٍ تنبسطُ منها النفسُ أو تنقبضُ.  
والمغالطة: وهي قياسٌ مؤلفٌ من مقدماتٍ كاذبةٍ شبيهةٍ بالحقِّ أو بالمشهورةِ، أو من مقدماتٍ وهميةٍ كاذبةٍ.  
والعمدةُ هو البرهانُ لا غير.

[تص ١٨] نصير الدين الطوسي، تعديل المعيار في نقض تنزيل الأفكار، تحقيق مهدي محقق وتوشي هيكاوايزوتسو، ص. ٢٢٦ - ص. ٢٢٧

### [critique of Abhari's definition of certainty: need for subjective and objective constraints]

قوله : واليقين هو اعتقاد أنّ الشيء كذا مع أنه لا يمكن أن يكون إلا كذا. والظن هو الحكم على الشيء مع الشعور بإمكان نقيضه.  
أقول : ان اراد بقوله في تفسير اليقين : « اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه لا يمكن أن يكون إلا كذا » دخل فيه الجهل المركب، و إن اراد به « اعتقاد الشيء كذا مع أن الشيء لا يمكن في نفس الأمر إلا أن يكون كذا » دخل فيه اعتقاد المقلد الجازم اذا كان مطابقاً ، و إن اراد به المعنيين جميعاً خرج اعتقاد المقلد والجاهل بالجهل المركب عن القسمة ، لانهما لا يكونان يقينيين و لا ظنيين ، لخلوهما عن الشعور بإمكان النقيض، ألا أن يفسر الظن بأنه الحكم على الشيء مع امكان الشعور بإمكان نقيضه .  
والصواب ان يفسر اليقين بالاعتقاد الجازم المطابق الذي لا يمكن أن يزول ، واعتقاد المقلد المصيب بالاعتقاد الجازم المطابق الذي يمكن أن يزول ؛ واعتقاد الجاهل بالجهل المركب الجازم غير المطابق .

والظنّ المقابل لليقين بالاعتقاد الذي لا يكون جازماً او مطابقاً او كان ممكن الزوال. والظنّ، والظّ الصّرف الذي لا يكون مع الشعور بإمكان التقيض بالاعتقاد غير الجازم.

قوله : و أما الظّنّيات فهي التي يحكم فيها باحد طرف النقيض مع شعور الذهن بإمكان الآخر . وسبب الظنّ إمّا شهرتها ، و يقال لها المشهورات ؛ او قبولها ممّن يحسن به الظنّ ؛ و يقال لها المقبولات .

(٢٢٧) اقول : المشهورات الحقيقية والمقبولات ليست من حملة الظّنّيات التي يحكم فيها باحد طرف النقيض مع شعور الذهن بإمكان الطرف الآخر مطلقاً ؛ لانها في الاغلب تكون جازمة، بل تكون من جملة الظّنّيات التي تقال اليقينيات ، كيف كانت ؛ وانما يختلف بالقياس الى من يكون جازماً بها ، والى من يكون غير جازم .

[تص ١٩] نجم الدين الكاتبى، الرسالة الشمسية، تحقيق فضل الله، ص. ٢٣١

### [types of certain propositions]



أما اليقينية: فست . أوليات: وهي قضايا تصور طرفيها كاف في الجزم بالنسبة بينهما، كقولنا: الكل أعظم من الجزء. ومشاهدات: وهي قضايا يحكم بها بقوة ظاهرة أو باطنة، كالحكم بأن الشمس مضيئة، وأن لنا خوفاً وغباً.

ومجربات : وهي قضايا يحكم بها لمشاهدات متكررة مفيدة لليقين، كالحكم بأن شرب السقمونيا موجب للإسهال. وحدسيات: وهي قضايا يحكم بها لحدس قوي من النفس مفيد للعلم، كالحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس . والحدس هو سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب. ومتواترات: وهي قضايا يحكم بها لكثرة الشهادات بعد العلم بعدم إمتناعها، والأمن من التواطؤ عليها، كالحكم بوجود مكة وبغداد. ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد، بل اليقين هو القاضي بكمال العدد. والعلم الحاصل من التجربة، والحدس، والتواتر، ليس حجة على الغير. وقضايا قياساتها معها: وهي التي يحكم فيها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها، كالحكم بأن الأربعة زوج، لانقسامها بمتساويين.

## [why-demonstrations and that-demonstrations]

والقياس المؤلف من هذه الست، يسمى: برهاناً. وهو إما لمي: وهو الذي يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة في الذهن والعين، كقولنا: هذا متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم. فهذا محموم. وإما إتي: وهو الذي يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط، كقولنا: هذا محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فهذا متعفن الأخلاط.

[نص ٢٠] نجم الدين الكاتبي، الرسالة الشمسية، تحقيق فضل الله، ص. ٢٣٣

## [the parts of the sciences]

وهي موضوعات وقد عرفتها، ومبادئ وهي حدود الموضوعات وأجزاؤها وأعراضها الذاتية، والمقدمات غير البينة في نفسها المأخوذة على سبيل الوضع، كقولنا: لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم، وأن نعمل بأي بعد كان وعلى أي نقطة شئنا دائرة؛ والمقدمات البينة بنفسها: كقولنا: المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية؛ ومسائل: وهي القضايا التي يطلب بها نسبة محمولاتها إلى موضوعاتها في ذلك العلم. وموضوعاتها، قد تكون موضوع العلم، كقولنا: كل مقدار إما مشارك لآخر أو مباين له . وقد تكون: هو، مع عرض ذاتي، كقولنا: كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان. وقد تكون: نوعه، كقولنا: كل خط يمكن تصنيفه. وقد تكون: نوعه مع عرض ذاتي، كقولنا: كل خط قام على خط آخر، فإن زاويتي جنبيه إما قائمتان أو مساويتان لهما. وقد تكون: عرضاً ذاتياً له، كقولنا: كل مثلث زواياه مثل قائمتين. وأما محمولاتها فخارجة عن موضوعاتها لامتناع أن يكون جزء الشيء مطلوباً، لثبوته له بالبرهان

وليكن هذا آخر الكلام في هذه الرسالة، والحمد لو اهب العقل والهداية، والصلاة على محمد وآله، منجي الخلائق من الغواية، وأصحابه الذين هم أهل الدراية، والحمد لله أولاً وآخراً.

[نص ٢١] نجم الدين الكاتبي، المنصص في شرح الملخص،

171v10-172v14 .fol (MS Istanbul): (Süleymaniye Şehid Ali Paşa 1680)

## [on al-Rāzī's remarks on demonstration in [T13]]

في البرهان المنطقيون طولوا في هذا الباب [...]

[172r28] أقول: الإمام ترك الكلام في البرهان ومتعلقاته الذي هو قريب من ربع المنطق وقال إنك إذا عرفت التركيب الصحيح عن غير الصحيح فإذا وقع التركيب الصحيح في مقدمات يقينية كان القياس مركباً من مقدمات يقينية تركيباً صحيحاً منها بالضرورة المطلوب ومعك علم يقيني وهو أن اللازم عما هذا شابه يجب أن يكون يقينياً، فحينئذ تعلم أن المطلوب يقيني، وما ليس كذلك إما لفساد المقدمات أو لفساد التركيب تعلم أنه لا ينتج شيئاً، فلا يلتفت إليه، وتوجيه الجواب الذي ذكره عن سؤال من قال لزوم النتيجة عن المقدمات إن كان ضرورياً وجب اشتراك العقلاء فيه، وإلا فليفتقر إلى نظر آخر ولزوم التسلسل، إن يقال اللزوم ضروري قوله لو كان كذلك لوجب اشتراك العقلاء فيه قلنا لا نسلم وإنما يلزم ذلك ان لو كان كل عاقل يدرك تلك المقدمات مع الترتيب المخصوص وهو ممنوع [...]

[172v6] أما نحن فنسذكر بعض ما قيل في البرهان ليكون الشرح مع الأصل جامعاً لجميع أجزاء هذا العلم ولا يراعى في هذا الباب ترتيب الكتاب بل الواجب من الترتيب، ونذكر في كل موضع عن السؤال الذي ذكره الإمام عليه.

## [syllogistic principles] , and the nature of primary premises

فبقول المقدمات التي هي مباديء يقينية كانت أو غير يقينية إن لم تكن مبنية لمقدمات أخرى، لكن لا بد من الانتهاء إلى مقدمات غير مفترقة في تنوعها إلى البيان دفعا للدور والتسلسل المحالين، فالمقدمات المستغنية في نوعها عن البيان تسمى مباديء القياسات وهي ثلاثة عشرة صنعا.

الأول الأوليات، وهي القضايا التي يحكم بها العقل لذاته، وغير يريد دون سبب من الأسباب الخارجة عنه من تعلم أو تخلق لخلق أو اقتضا قوة من قوى النفس ولا توقف للعقل في ذلك إلى على تصور أجزائها المفردة، فإنه متى تصورنا سارع إلى التصديق بها من غير الغفلة عنها، كقولنا "الكل أعظمك من الجزء" و"الأشياء المتساوية لشيء واحد متساوية" وليس ذلك من شهادة الحس، إذ الحس لا يدرك الكلي بل مدركاته محصورة في الجزئيات.

[نص ٢٢] نجم الدين الكاتب، المنصص في شرح الملخص،

(MS Istanbul) : Süleymaniye Şehid Ali Paşa 1680 .fol , 172v14-173r20

قال [الإمام الرازي] وبعد ذلك ففيه إشكالات، فالأول أنا نجد العقل جازما بكثير من الأمور كجزمه بالأوليات مع أن الجزم غير جائز فيه [...]

[172v23] أقول: توجيه هذا الكلام أن يقال لو كان الجزم بالأوليات بمجرد تصور أجزائها موجبا لكونها يقينية وجب أن تكون القضايا التي يجزم العقل بها كجزمه بالأوليات [...]

[173r4] وجوابه أن نقول لا نسلم أن علمنا بأن زيدا رأيناه بعدما غاب عنا هو الذي رأيناه قبل ذلك وعلمنا بأن ما في الدار من الأواني إذا خرجنا منها لم ينقلب ذهباً وياقوتاً بل لم ينقلب إنساناً فضلا مدققين في العلوم الدفعية جاريان مجرى علمنا بأن الواحد نصف الاثنين في القوم والوثوق، فإننا لا نجدهما في قوته إذا عرضنا الكل على العقل، وذلك دليل التفاوت. وكيف لا تفاوت مع قيام ما ذكرتم من الاحتمالين؟ سلمنا ذلك، لكم لم قلت بأن الجزم غير صحيح؟

## [critique of the thought experiments about miracles]

قوله في بيان عدم صحة الجزم الأول لاحتمال أن يقال أن الله تعالى خلق شخصا مثل زيد من جميع الوجوه، قلنا لا نسلم قيام هذا الاحتمال، فإن وجود شخصين متشاركين من جميع الوجوه محال لاستحالة حصول الامثلية بدون الامتياز، لا يقال: يحتمل أن يقال أن الله تعالى أعدم زيدا الذي رأيناه أولا وخلق شخصا آخر مثله من جميع الوجوه وعلى هذا لا يلزم وجود شخصين متشاركين من جميع الوجوه لأننا نقول هذا أيضا مندفع لأن خلق شخص مثل زيد من جميع الوجوه في تلك الساعة عندنا محال سواء أعدم زيدا الذي رأيناه أولا أو لم يعدمه [...]

[173r16] وأما قوله في عدم صحة الجزم الثاني مع أن تجويز ذلك أي انقلاب ما في الدار من الأواني إلى ما ذكرتم من الحقائق قائم في العقول، قلنا لا نسلم قوله لأنها أجسام، وكل جسم يقبل من الصفات ما يقبله سائر الأجسام، قلنا لا نسلم صدق الكبرى وإنما يلزم ذلك ان لو كان قبول كل جسم لكل صفة لكونه جسما وهو ممنوع، فإن من الجائز أن يكون قبول بعض الأجسام لبعض الصفات لخصوصية جسميته المعينة أو لأمر أخص به غير حاصل لغيره من هيولي أو فصل أو خاصة أو مزاج.

[نص ٢٣] نجم الدين الكاتب، المنصص في شرح الملخص،

(MS Istanbul) : Süleymaniye Şehid Ali Paşa 1680 .fol , 173v10-14

وجوابه أن نقول لم قلت بأنه إذا أمكن تركيبها على الوجه المذكور وكان العلم بالمقدمات ضروريا وبصحة تركيبها ضروريا ويلزم النظري عن تلك العلوم المركبة على ذلك الوجه ضروريا لزم أن تكون العلوم النظرية ضرورية، وإنما يكون ذلك ان لو كان اللازم الضروري يجب كونه ضروريا وهو ممتنع إذ الضروري هو الذي لا يتوقف جزم العقل به إلا على تصور طرفيه، واللازم عن الضروري ليس كذلك.

[نص ٢٤] نجم الدين الكاتب، المنصص في شرح الملخص،

(MS Istanbul) : Süleymaniye Şehid Ali Paşa 1680 .fol , 173v21-28

### we tolerate degrees of certainty] :[[on al-Rāzī's third problem in [T16

معنى هذا الكلام ظاهر، وجوابه أن نقول لا نسلم أن قولنا "الممكن المتساوي الطرفين لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا لمرجح" وأن "حكم الشيء حكم مثله" إذا تصورنا طرفيهما على الوجه ليسا في قوة قولنا "الواحد نصف الاثنين"، فإننا متى علمنا أن الممكن المتساوي الطرفين هو الذي يكون نسبة الوجود والعدم بالنسبة إلى ذاته على التسوية أي لا يقتضي ذاته شيئا منهما وان يرجح أحد طرفيه على الآخر هو إن لم يحصل له الوجود دون العدم أو بالعكس وأن المرجح للشيء هو الذي يرجح كونه على لا كونه يجزم أن الممكن المتساوي الطرفين لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا لمرجح خارجي، وكذا القول في القضية الأخرى وأمثالها، نعم إن حصل التفاوت فذلك لعدم الشعور بالآخر أو إما عند الشعور بها فكلا سلمنا التفاوت عند تصور الآخر، لكن لم قلت بأن التفاوت في العلوم اليقينية غير جائز، فإن الأوليات والنظريات كلاهما تصديقات مع حصول التفاوت بينهما.

[تص ٢٥] نجم الدين الكاتبي، المنصص في شرح الملخص،

174r10-19 .fol ,(Süleymaniye Şehid Ali Paşa 1680 (MS Istanbul

### no regress of higher-order beliefs] :[[on al-Rāzī's fourth problem in [T16

هذا الكلام ظاهرا أيضا، وجوابه أن نقول إن عنيت باليقيني في قولك الاعتقاد الثاني إما أن يكون يقينيا أو لا يكون يقينيا لاعتقاد الجازم فلا شك أنه يقيني بهذا المعنى لكن لا يجب أن يتعلق به اعتقاد ثالث، فإن الأمر كما تعلق به هذا الاعتقاد بل لا يجب ذلك إلا في الاعتقاد الأول وإلا لزم التسلسل، وإن عنيت به ما يعتبر فيه اعتقاد آخر وهو اعتقاد أنه لا يمكن أن يكون الأمر إلا كما اعتقده، فلا شك أنه ليس بيقيني هذا المعنى، لكن لا يلزم أن يكون المبني على ما لا يكون يقينيا بهذا المعنى لا يكون يقينيا لجواز أن لا يكون يقينيا بهذا المعنى ويكون يقينيا بمعنى أنه يكون جازما، إذ لا يلزم من عدم اعتبار اعتقاد أن الأمر لا يمكن أن يكون إلا كما اعتقده اعتبار اعتقاد أن الأمر يمكن أن لا يكون كما اتعقد مؤمنا، يؤكد ذلك أن النفس ماهية مركبة من هذين الاعتقادين، ولا يجب أن يكون شيء منهما يقينيا بهذا المعنى وإلا لزم وجوب اتصاف الجزء بحقيقة الكل وانه محال، بل أن يكون كل واحد منهما جازما والذي يجب كونه يقينيا ما تعلق به هذان الاعتقادان، مثلا إذا اعتقدنا حدوث العالم مع اعتقاد أن الأمر لا يمكن أن يكون إلا كما اعتقدناه كان حدوث العالم يقينيا لتعلق الاعتقادين به وكون كل واحد من الاعتقادين جازما، نعم لما كان كل واحد من الاعتقادين جزءا لليقين ومتعلقا بما هو يقيني ربما قيل له إنه يقيني، لكن ذلك بطريق المجاز.

[تص ٢٦] نجم الدين الكاتبي، المنصص في شرح الملخص،

174r26-174v13 .fol ,(Süleymaniye Şehid Ali Paşa 1680 (MS Istanbul

### the supposed phenomenon of being certain about :[[on al-Rāzī's fifth problem in [T16 clashing proofs is denied]

ما ذكره ليس ترديدا بين النفي والإثبات، فإن نقيض قولنا "إن العقل جازم بكل واحد من تلك المقدمات غير ممكن من القدر في شيء منها بوجه من الوجوه" أحد الأمرين، وهو إما أن العقل غير جازم بشيء من تلك المقدمات أو متمكن من القدر في شيء منها لا الثاني على اليقين كما ذكره، وحينئذ يجوز أن لا يكون العقل جازما بجميع مقدمات أحد الدليلين أو ببعضها، بل نعلم يقينا فساد مقدمات أحدهما لكن بعجزه عن تعيين المقدمة الفاسدة لا يتمكن من القدر فيها، فكيف تجزم وتعلم نفسا أن الدليل متى صحت مقدماته لزم اعتقاد صحة النتيجة، فلو اعتقد صحة مقدمات الدليلين لزمه اعتقاد صحة النقيضين وأنه محال.

### no need to pose questions of second-order certainty] :[[concluding remark

قال: واعلم أنا احتجنا في الجزم بصحة البديهيات إلى الجواب عن هذه الشبهات، فلا شك في أن الجواب عنها نظري غير ضروري فحينئذ يتوقف الجزم بصحة الضروريات على النظر، لكن النظر مركب من الضروريات فيلزم الدور، وإن لم يحتج في الجزم بها إلى الجواب عن هذه الشبهات لم يكن الجواب عنها لازما علينا البتة. [...]

[174v12] الحق هو القسم الثاني وهو أنا لا نحتاج في الجزم بصحة البديهيات إلى الجواب عن هذه الشبهات، [...] فإن العقل يحتاج في الجزم بصحة القضايا البديهية ولا يلتفت إلى هذه الشبهات.

[تص ٢٧] سراج الدين أبو الإناث محمود بن أبي بكر الأرموي، مطالع الانوار (AKKANAT)، ص. ١٠٧

[the conditions on demonstration]

مهما كانت المقدمات يقينية ابتداءً أو بواسطة وكان تركيبها معلوم الصحة كان القياس برهاناً وإلا فلا . والمقدمات ليا قينية التي هي مبادئ أولي البرهان كالأوليات أو المحسوسات أو المتواترات أو المجربات والحدسيات . وعلى كل واحدة من هذه الخمس اشكالات لا يليق ذكرها بالمختصرات . ثم الاوسط في البرهان لا بد وأن يفيد الحكم بثبوت الاكبر للاصغر ف إن كان هو علة لوجود الاكبر في الاصغر سمي البرهان 'برهان لم' لأنه يعطي السبب في التصديق وفي الحكم في الوجود الخارجي . إن لم يكن كذلك سمي 'برهان ان' لأنه يفيد إثبات الحكم في الخارج دون أميته ف إن افاد لمية التصديق . والايوسط في 'برهان ان' إن كان معلولا هو اعرف يسمى دليلاً أيضاً .

[تص ٢٨] شمس الدين السمرقندي، قسطاس الأفكار في تحقيق الأسرار (Pehlivan 2014)، 487-489

[the traditional conditions on demonstration are too restrictive]

قالوا شرائط مقدمات البرهان بعد كونها يقينية كونها أقدم عند العقل من النتائج لتكون علة للتصديق وأن تكون مناسبة أي تكون محمولاتها ذاتية لموضوعاتها أولية وأن تكون ضرورية كلية. وأرادوا بالذاتي ههنا أعم من الجزء، فإنه شامل للآعراض الذاتية وهي التي تلحق الموضوع لماهيته كالضحك للإنسان والزوجة للعدد

وعرّفوه بـ"أنه الذي يقع في حدّ الموضوع أو يقع الموضوع في حدّه." أمّا الأول، وهو الذي يقع في حدّ الموضوع حدّاً حقيقياً فهو المقوم. والثاني ما يقع في حد الموضوع حدا اضطرارياً باعتبار تخصصه وتعلّقه به وهو العرض الذاتي. وعرّف بعضهم بأعمّ من ذلك وهو الذي يقع في حدّ الموضوع أو يقع الموضوع أو جنسه أو معروضه أو معروض جنسه في حدّه.

وأرادوا بالأولى ما يكون محمولاً بلا وسط كحمل الجنس والفصل القربين والعرض الذاتي الحقيقي على النوع، وبالكلية كون المحمول مقولاً على الكل في جميع الأزمنة، وبالضروري أعمّ من الذاتية والوصفية والوقئية

وفي هذه الشرائط نظر: لأنّ الذاتي بالتفسير الأول يخرج كثيراً من القضايا التي ثبتت في المختلطات إفادتها في البرهان، وبالتفسير الثاني ليس فيه زيادة شرط على القضايا المستعملة في الأقيسة البرهانية، إذ لا يخرج شيء من محمولات القضايا عن هذا التفسير. وقيد الأولى والكلية والضروري يخرج أيضاً كثيراً مما ثبتت فاندته في البرهان كحمل جنس البعيد وإنتاج الجزئي والممكنة والوجودية. ولعل هذه الشرائط إنّما ذهب إليها من تقدم على "صاحب المنطق" قبل تلخيص القول في القضايا. وأنت تعرف أنّ معرفة جهات القضايا وكيفية اختلاطها وإنتاجها مغنية في البراهين عن هذه التعسفات.

[تص ٢٩] ابن المطهر الحلي، مرصد التدقيق ومقاصد التحقيق (غفوري نثراد)، ص. ٣٥٣ - ص. ٣٥٥

[definition and elements of demonstration, in terms of Aristotelian causes]

أ: البرهان قياس يقيني مؤلف من مقدمات يقينية، إمّا ابتداءً أو بواسطة شأنها ذلك لإنتاج يقيني بالذات اضطراراً. فالقياس صورته، واليقينيات- أعني المقدمات- مادته، والنتيجة النقشة غايته.

واليقينيات إمّا ضرورية أو كسبية، وقد عرفت أقسام الضروريات وكلها مع الكسبي اليقيني صالح لأن يجعل مقدمة برهان، وهي مبادئه. ومنفعته في الغاية، إذ لا منفعة أكمل من المفيد لليقين.

(٣٥٤) ولا تنحصر فاندته في إفادة التصديق اليقيني، بل وفي اكتساب الحدود التامة، على ما سيظهر لك إن شاء الله تعالى.

[the place of demonstration among the syllogistic arts]

[المبحث الثاني : مرتبة البرهان بين سائر الصناعات]

ب: لما كان البرهان يفيد اليقين، والجدل يفيد الارتياض ودفع معاند الحق، والخطابة تفيد الظن، والسفسطة بيان وجه الأغاليط، والشعر لا يفيد تصديقاً البتة بل تخبيلاً يفيد النفس تحريماً إلى قبض أو بسط، كانت مرتبة هذه الصناعة سابقة على مراتب البواقي.

وقدّم بعضهم الجدل، وانكر عليهم آخرون. واستحسن الشيخ تقديم الجدل مبادية المقدمات المشهورة والاستقرائية ومبادئ البرهان اليقينية. والأولى أعم؛ إذ كلّ محسوس أو مجرب أو أولي فهو مشهوريّ دون العكس، والأعمّ متقدّم.

## [types of demonstration]

[المبحث الثالث: أقسام البرهان]

ج: البرهان إمّا لَمَيّ، وهو الاستدلال بالعلّة على المعلول، وتُفْطِن العليّة في نفس الأمر وعند الذهن معاً؛ وإمّا إِنَيّ، وهو الاستدلال بالمعلول على العلة، أو بأحد المعلولين على الآخر، وهو راجع إليهما. فالأوسط في برهان لَمَ علّةً للأكبر، لا نعني أنّه علّة له مطلقاً. بل علّة لوجود الأكبر في الأصغر، وبينهما فرق؛ فقد يكون الأوسط معلولاً للأكبر وعلّة لوجود الأكبر في الأصغر، وقد يكون الأوسط علّة للأمريين، أعني لوجود الأكبر مطلقاً ولوجوده في الأصغر. وعلّة وجود الأكبر إنّما تكون علّة لوجوده في

(٣٥٥) الأصغر في موضعين:

أحدهما : أن لا يكون للأكبر وجود إلا في الأصغر، كالحسوف الذي لا يوجد إلا في القمر، فعلته علّة وجوده في القمر. والثاني: أن تكون علّة الأكبر علّة له أينما وجد.

وفي غير هذين الموضعين تتغاير العلتان.

## [reductio syllogisms]

[المبحث الرابع: قياس الخلف برهان (إن)]

د: قياس الخلف برهان (إن)، لا برهان (لم)؛ لأنّه يعيّن فيه صدق النتيجة بكذب نقيضها، لاستلزامه المحال، وهو بيان بأمر خارجي غير العلة.

[نص ٣٠] ابن المطهر الحلّي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية (Qum 2000 .anon)، ص. ٢٠٢

## [the causation of the middle term]

الحذ الأوسط في البرهان علّة في النتيجة في العقل، وإلا فهو غير برهان، فإن كان علّة له في الخارج أيضاً، فهو البرهان اللمّي، وإلا فهو الإنّي.

ثمّ إنّ كان معلولاً لوجود الحكم في الخارج، فهو الدليل، والأوّل أحقّ باسم البرهان، فهو ممّا يقع على أصنافه بالتشكيك.

واعلم أنّه قد يكون الاوسط معلولاً لوجود الأكبر مطلقاً، ويكون علّة لوجود الأكبر في الأصغر، وعلّة وجود الأكبر إنّما يكون علّة وجوده في الأصغر في موضعين :

أحدهما : أن لا يكون للأكبر وجود إلا في الأصغر.

والثاني : أن تكون علّة الأكبر علّة له أينما وجد.